

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية التربية
المجلة التربوية

من يدفع نفقات التعليم؟

إعداد

أ.د/ فيصل الراوي رفاعي طابع

أستاذ أصول التربية المتفرغ كلية التربية
جامعة سوهاج

10.12816/edusohag.2019.52961

المجلة التربوية - العدد السابع والستون - نوفمبر ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

الملخص:

نتيجة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم مع الاتجاه نحو الديمقراطية الاجتماعية وزيادة الوعي بأهمية التعليم ارتفعت تكاليف التعليم وتخصص الدولة جانبًا من الدخل القومي للإنفاق على التعليم، وفي مصر تنص المادة (١٩) من الدستور على مجانية التعليم في مراحله المختلفة، تخصص له الدولة ٤% من الناتج القومي وتخصص ٢% للجامعات، ١% للبحث العلمي.

وكان لابد من التفكير في اتجاهات مختلفة لزيادة الإنفاق على التعليم على النحو التالي:

- ١- زيادة الضرائب مقابل زيادة الخدمات التعليمية.
- ٢- الأخذ بمبدأ التعليم من الوظائف الرئيسية والأولية للولايات والمقاطعات والمحافظات مثل ما حدث في مصر عام ١٩٠٩م بمجالس المديرية.
- ٣- التكلفة من مصادر ذاتية لتمويل التعليم نفسه من خلال التعليم المنتج.
- ٤- الاتجاه إلى المؤسسات الأهلية والخيرية والدينية والقطاع الخاص ليقوم بدوره في الخدمات التعليمية.

وفي الغالب تكون ميزانية التعليم قسمين كبيرين هما:

أ- التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وهي الأرض والمباني والأثاث والأدوات والأجهزة والمكتبات.

ب- تكاليف النفقات الدورية وهي تشمل الأجور والمرتبات في مجال التعليم. وهناك عوامل تؤثر في زيادة ميزانية التعليم مثل الارتفاع في تكلفة الوحدة التعليمية وزيادة أعداد المتعلمين، والمصروفات الإضافية بالإضافة إلى ما سبق والتي تتمثل في حساب وقت المعلمين ما يطلق عليه الوقت الضائع والجهد الضائع وكذلك حساب الأجر الضائع عند المتعلمين، بالإضافة إلى المصروفات الإضافية التي تتحملها الأسرة. وبذلك فهل مجانية التعليم في مصر مجانية حقيقية أم مجانية مزعومة؟

المقدمة :

ارتفعت تكاليف التعليم في المجتمعات المعاصرة نتيجة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، الذي ظهر في كل مجتمعات النصف الثاني من القرن العشرين واستمر مع القرن الحادي والعشرين والنتائج عن التقدم العلمي والتكنولوجي وزيادة الوعي بأهمية التعليم، وكذلك نتيجة الديمقراطية الاجتماعية التي تعتبر التعليم حق من الحقوق المدنية لكل أفراد المجتمع باختلاف مستوياتهم.

ويمكن تفسير الزيادة في نفقات التعليم بما يأتي:

- ١- إن المشروعات التعليمية بما تتطلبه من مبان ومعدات وأجهزة وأثاث ومعلمين وفنيين وعمال باهظة التكاليف، تحتاج إلى نفقات عالية وذلك في ظل الارتفاع العالي في الأسعار.
 - ٢- إن غلبة القيم الديمقراطية ومبادئ الرفاهية والعدالة الاجتماعية وما ترتب عليها من زيادة الطموح التعليمي، وزيادة التزام الدولة بالتوسع في مجالات التنمية والخدمات على السواء، جعل ميدان التعليم في سباق مع غيره من الميادين من أجل الحصول على التمويل اللازم.
 - ٣- الارتقاء في مستوى الخدمات التعليمية والاستفادة من تكنولوجيا التعليم، وقد أدت هذه الزيادة في الإنفاق على التعليم إلى ظهور الازمة التعليمية المتفجرة في معظم دول العالم حيث ظهرت الحاجة إلى زيادة نفقات التعليم.
- وتخصص الدولة النامية جانباً كبيراً من الدخل القومي ومن الميزانية للإنفاق على التعليم، بحيث تكاد في حالات كثيرة تصل إلى حافة قدرتها المالية لأنها تحتاج إلى إنفاق أكثر وبنسبة أكبر مما تفعله الدول المتقدمة لأنها تعاني من مشاكل أكثر، فعليها أن تنفق على محو الأمية وتحقيق الاستيعاب وتحسين نوعية التعليم ولهذا فإنها تحتاج إلى مصروفات أكثر على التعليم.

ونتيجة للارتفاع في التكلفة التعليمية كان لابد من التفكير في اتجاهات لزيادة الإنفاق على التعليم وتنوع هذه الاتجاهات على النحو التالي:

- ١- زيادة الضرائب مقابل زيادة الخدمات ومنها الخدمات التعليمية، وذلك في الدول التي تعتمد المالية فيها على الضرائب مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن يخشى من ظهور معارضة مالية في المجتمعات الصغيرة من الزيادة في الضرائب مقابل زيادة الخدمات، وهذا الاتجاه لا يمكن تطبيقه في الدول التي لا تعتمد الميزانية فيها على الضرائب، وبذلك تعتمد نفقات التعليم في هذه الدول

على الضرائب المحصلة لهذا الغرض أو لغيره من الخدمات، وفي هذه الدول فإن الذي يدفع نفقات تعليم أبنائه هو ما يخصم من الضرائب التي يدفعها للدولة.

٢- الأخذ بمبدأ التعليم من الوظائف الرئيسية والأولية للولايات والمقاطعات والمحافظات، ولقد أخذت بهذا المبدأ كثير من البلاد والثقافات المتقدمة وطبق في كثير من المناطق في العالم على أن تعمل الحكومات المركزية على إعانة الولايات الفقيرة أو المحتاجة، وقد سبق أن طبق هذا المبدأ جزئياً في مصر عندما كان لمجلس المديرية عام ١٩٠٩م حق جباية الضرائب بمعدل ٥% من الضريبة الأساسية للإنفاق على الخدمات ومنها التعليم، وكان لمجلس المديرية في ذلك الوقت عدد من المدارس في المستويات المختلفة.

وأعادت مصر تطبيق هذا النظام مع صدور قانون الحكم المحلي عام ١٩٧٩م.

وقد يعمل هذا الاتجاه على استقلال ميزانية التعليم عن الميزانية العامة للدولة، حتى لا تتأثر ميزانية التعليم بالهزات التي تتعرض لها الموازنة العامة للدولة نتيجة الحروب أو انخفاض التجارة الخارجية وزيادة فوائد الديون الخارجية، أو انخفاض أسعار الخدمات الأولية التي تعتمد عليها ميزانية الدولة.

٣- التفكير في مصادر ذاتية لتمويل التعليم نفسه، ذلك من خلال فكرة التعليم المنتج والتي ظهرت في عدة صور في التعليم المعاصر ومنها التعليم الأساسي والمدرسية الشاملة والتعليم البولتكنيكي وذلك من خلال الربط بين التعليم والعمل المنتج وظهر ذلك في المدارس المنتجة.

٤- وأخيراً بدأ الاتجاه إلى المؤسسات الأهلية والخيرية والدينية لكي تقوم بدور في الخدمات التعليمية تحت مظلة الجهود الأهلية والشعبية في تمويل التعليم والإنفاق عليه، وذلك وفق الشروط العامة التي تضعها الوزارات القومية للتعليم لهذه المؤسسات وأدى ذلك إلى التوسع في التعليم الخاص والأهلي في كل المستويات.

وقد أوصت اليونسكو والمؤتمرات الدولية بمعدلات عالمية تراعيها الدول، وتسترشد بها وهي أن تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح من ١٤-١٧% من الميزانية العامة للدول، وهي نسبة تأخذ بها أغلب الدول العربية، وفي مصر تنص المادة ١٩ من دستور ٢٠١٤ على أن الدولة تكفل مجانية التعليم في مراحلها المختلفة وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة ٤% من الناتج القومي للتعليم تتصاعد تدريجياً لتتفق مع المعدلات العالمية.

وغالباً ما تكون ميزانية التعليم من عدة بنود يمكن إدراجها تحت قسمين كبيرين:

أ- التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وهي تشكل تكاليف الأراضي والمباني والمعدات والأدوات والتجهيزات والأثاث والمعامل والمكتبات والملاعب والإداريين.

ب- التكاليف أو النفقات الدورية وهي تشمل مرتبات المعلمين والإداريين التي عادة ما تصل إلى ٦٠ - ٨٠% من ميزانية التعليم، بالإضافة إلى تكاليف المياه والنور والصيانة وغيرها من التكاليف والنفقات الجارية.

ونتيجة للاتجاهات المركزية في إدارة التعليم فإن تمويل التعليم يعتبر من مسؤولية الدولة حيث تعد الدولة هي المسؤولة عن توفير التعليم الجماعي لأبنائها في جميع مراحلها، وتحمل الحكومات المركزية في معظم نفقات التعليم، وتجعل نصيب السلطات المحلية من هذه النفقات محدود للغاية فإنه اعتباراً من ١٩٧٩م وفق قانون الحكم المحلي والقوانين المعدلة له في مصر تتحمل المحافظات دور مهم في نفقات التعليم الأساسي.

إن تمويل التعليم في الدول العربية يتفاوت حجمه من بلد إلى آخر نتيجة لعوامل كثيرة منها حجم التعليم نفسه، والإمكانيات المادية والبشرية والأوضاع الجغرافية والسكانية وغيرها من القوى المؤثرة على التعليم.

وكذلك يتفاوت متوسط تكلفة الطالب من دولة عربية إلى أخرى وإن كان في كل الحالات، هناك تواضع في الاعتمادات المالية الخاصة بالتعليم بالنسبة للميزانية العامة للدول العربية بالنسبة لدخلها القومي، وتتراوح نسبة تكلفة التعليم في الدول العربية ما بين ٤.٦٥، ٦.١٨% من الدخل القومي لهذه الدول، بينما نسبة ميزانية التعليم في هذه الدول إلى الميزانية العامة للدول العربية تتراوح غالباً ما بين ٨% و ٢٥% وهذه تعد نسبة مرتفعة عن نظرائها في الدول المتقدمة.

مؤشرات تمويل التعليم:

هناك مؤشرات كمية وكيفية تحدد الكفاءات الإنتاجية للنشاط التعليمي والمعياري الاقتصادي للتعليم وهذه المؤشرات أهمها:

١] ميزانية التعليم والجهد التعليمي:

تعكس ميزانية التعليم والثروة التعليمية قدرة التعليم على الإنتاج، ويقصد بالثروة التعليمية هي الأجهزة والإدارات التعليمية والقوى البشرية الموجودة فعلاً في التعليم.

مع أن ميزانية التعليم لا تمثل وحدها الجهد الحقيقي الذي يبذله المجتمع في عمليات التعليم لأن هناك جهود أخرى تبذلها الأسرة والجمعيات والهيئات الأهلية والخيرية والدينية، وما تقوم به وسائل التربية الجماهيرية من خلال وسائل الإعلام والمكتبات وغيرها. وهناك عوامل تؤثر في زيادة ميزانية التعليم أهمها:

أ- الارتفاع في تكلفة الوحدة التعليمية (الفصل الدراسي).

ب- زيادة أعداد المتعلمين والملتحقين بمختلف أنواع التعليم.

٢ [ميزانية التعليم والميزانية العامة :

تمثل العلاقة بين ميزانية الدولة وبين ميزانية التعليم الوضع النسبي للجهد التعليمي في صلته بالجهود الأخرى للدولة في نواحي التنمية الأخرى في المجتمع، وبالإشارة إلى ما ينص عليه الدستور من تخصيص ٤% من الناتج القومي للتعليم ما قبل الجامعي، و ٢% للتعليم الجامعي، و ١% للبحث العلمي، فإن جملة ما يخصص للتعليم في مصر هو ٧% من الناتج القومي.

٣ [نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم :

وذلك بحساب نصيب الفرد من ميزانية التعليم، عن طريق نسبة ميزانية التعليم إلى عدد السكان ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن يكون التعليم أقل في كفه أو كیفه أو أكثر، لأن ذلك يرتبط بعوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية.

٤ [توزيع ميزانية التعليم على المراحل والمستويات والأنواع المختلفة للتعليم :

وهذا التوزيع يرتبط بتكلفة التلميذ في كل مرحلة ونوع من أنواع التعليم والتي يدخل فيها ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

أ- المصروفات أو التكاليف الرأسمالية.

ب- المصروفات الدورية: الرواتب والأجور والإدارات والكتب المستهلكة.

ج- مصروفات الصيانة الدورية.

٥ [أنشطة التدريس ومعدلاتها : ومنها :

- معدل نصيب المدرس من التلاميذ في الفصل الواحد.

- معدل نصيب المدرسة من الفصول.

- معدل نصيب التوجيه والإشراف الفني من المدرسين والتلاميذ والفصول.

- عدد ساعات التدريس لكل معلم.
- عدد ساعات التعليم في الأسبوع للتلميذ.
- نصيب التلميذ من مساحة الفصل.
- نصيب التلميذ من الملاعب والصالات والمختبرات وغيرها.

حساب التكلفة والعائد:

يعد الاستثمار البشري أبلغ أنواع الاستثمار وأكثره مردوداً من صناعات أخرى، وذلك لارتباط التعليم بالمعارف والمهارات والعادات التي يكتسبها الفرد وتؤثر بطريقة مباشرة على النشاط الإنتاجي له في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

مفهوم حساب التكلفة والعائد:

يقصد بحساب التكلفة والعائد مقارنة تكلفة مشروع استثماري بالعائد والمنتظر منه بقصد تحديد مدى فائدته، واختيار استثمار رأس المال في مشروع ما معناه التضحية بالمال في الوقت الحاضر من أجل الحصول على عائد وفوائد مستقبلية لهذا المال المستثمر على شكل مستويات أعلى في الدخل والإنتاج.

ومدخل حساب التكلفة والعائد هو أداة رجال الاقتصاد في حساب العائد المحتمل من المشروعات الاستثمارية، فإن استعمال هذا المدخل في الاستثمار التعليمي يركز بشدة على حساب العائد الاقتصادي من التعليم، ولذلك يعارض بعض رجال التعليم استعمال هذا المدخل باعتبار أن للتعليم أهداف أخرى غير اقتصادية يحققها التعليم في حياة الأفراد وفي حياة المجتمعات، وهذه الأهداف من أهميتها ليس لها عائد اقتصادي يمكن قياسه.

ومع هذا فإن مدخل حساب التكلفة والعائد يمكن أن يمد المخطط التعليمي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل، وعن الأهمية الاقتصادية للسياسات التعليمية حتى يمارس الاختيار بينها على أسس موضوعية سليمة.

ورغم صعوبة قياس العائد الاقتصادي للتعليم فقد ظهرت طرق ونماذج علمية لتخطيط التعليم وفقاً لهذا المدخل منها:

- العلاقة بين الإنفاق على التعليم وتكوين رأس المال القومي.
- القيمة الاقتصادية للتعليم العالي.
- تحديد إسهام التعليم في الإنتاج القومي الكلي.

- قياس العائد على الفرد من الإنفاق على التعليم.

- دراسة العلاقة بين نسب المقيدون في التعليم والنمو الإنتاجي الكلي.

حساب التكلفة في التعليم:

حساب التكلفة في التعليم يتضمن أكثر من إحصاء بسيط للمال المنصرف على التعليم، فالمصروفات المالية في الاستثمار التعليمي لا تمثل إلا جزءاً من التكلفة الكلية الفعلية، ويمكن بصورة مختصرة تحديد أوجه الإنفاق على التعليم وتحديد سبل الاستثمار التعليمي وتكلفته في أي مجتمع على النحو التالي:

١- المصروفات المالية التي تتمثل في مرتبات المدرسين وعن التجهيزات والأثاث والأدوات والخدمات واستهلاك الكهرباء والماء.

٢- ثمن الأراضي والمباني المدرسية سواء المقدمة من الدولة أو التي تقدم من الأهالي والتبرعات الخيرية.. وقيمة استهلاك هذه المباني.

٣- حساب قيمة وقت المعلمين ويمكن من خلال إحصاء مرتباتهم ولكن إذا فرض وتقاضى المعلمون مرتبات أقل من سعر سوق العمل في مقابل خدماتهم فيصبح من اللازم تقدير السعر الحقيقي لوقتهم ويتطلب ذلك حساب الوقت الضائع لدى المعلمين وذلك الوقت الذي ينفقه المعلمون في الأعمال والتي تتم خارج اوقات العمل المدرسي.

٤- حساب الأجر الضائع من المتعلمين والدخل المقدر أن يكسبه المتعلم لو أنهم شاركوا في سوق العمل في أثناء فترات التعليم فاختيارهم تكلمة التعليم أدى إلى فقدانهم هذا الأجر سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، ولكن ضحى الفرد والمجتمع بهذه الأموال اعتماداً على أن التعليم سوف يزيد من قدرة الأفراد الإنتاجية.

٥- المصروفات الإضافية التي تتحملها الأسرة في مقابل تعليم أبنائها حتى ولو كان التعليم يقدم بالمجان، فإن الأسرة تتحمل جزءاً من المصروفات الإضافية، وتشير إحدى الدراسات في مصر إلى أن المصروفات الإضافية للتلميذ الواحد في التعليم الأساسي، تستهلك ما يقرب من ٣.٢٧% من دخل الأسرة في المدارس الإعدادية الحكومية، ويلاحظ تضاعف هذه النسب عند زيادة أعداد التلاميذ للأسرة الواحدة.

وعناصر التكلفة هذه يمكن جمعها بسهولة لتعطينا مقدار التكلفة السنوية لكل تلميذ بالنسبة لكل نوع من أنواع التعليم.

وفي النهاية يظل السؤال هل مجانية التعليم حقيقية أم مجانية مزعومة.